

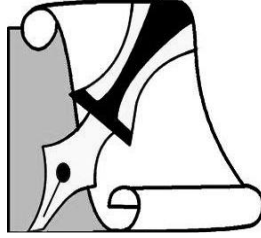


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 — إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 — الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 — بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 — إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

طغت الاعتداءات الاسرائيلية على السيادة اللبنانية وعلى المقاومة في سوريا ورد المقاومة داخل فلسطين المحتلة وما ترتب عليه، على الأحداث في لبنان الذي يمر هذه الأيام في مرحلة هدنة ومصالحات سياسية.

تميز ما حدث كونه أسس لمعادلة جديدة جاءت معاكسة لما أراده رئيس الحكومة الاسرائيلية بينيامين نتنياهو الذي دفعه خوفه من وضعه الشخصي الداخلي الى المغامرة في الخارج كما في سوريا والعراق ولبنان.

ما حصل قرب دمشق وأدى الى استشهاد مقاومين بغارة اسرائيلية بالتزامن مع خرق المسيرات الاسرائيلية في شكل خطير جدا للسيادة اللبنانية وصولا الى عمق الضاحية الجنوبية شمالا، يعد تغيرا نوعيا في الحرب مع العدو.

وقد جاء رد المقاومة نوعيا بدوره على استشهاد المقاومين في سوريا، بينما أسس الخرق الاسرائيلي عبر المسيرات لحرب من نوع آخر ستتخذ وقتا، لكنها بدأت فعليا مع استهلال الردع على صعيد معادلة الطائرات المسيرة وإسقاط الطائرة المعادية التي خرقت الأجواء اللبنانية فوق بلدة رامية .

وقد تمثل التطور الأكبر عبر تمكّن المقاومة من ضرب آلية عسكرية إسرائيلية على طريق ثكنة أفيفيم، بما يعني عمليا إفشال هدف العدو بتوهين توازن الرد لأن العملية التي جرى تنفيذها كسرت أكبر خط أحمر إسرائيلي بأن ردت المقاومة ضمن حدود العام 1948 ، أي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يعيدنا هذا التطور الى مرحلة التسعينيات، أو بمعنى آخر، مرحلة ما قبل تحرير العام 2000. في تلك المرحلة، صاغت المقاومة تفاهات ردد مع العدو دفعته الى موقع الدفاع، تحديدا عبر تفاهي تموز 1993 ونيسان 1996 ودفعت موازين القوى وتطور قدرات المقاومة بالعدو الى القبول على مضض بهذا الأمر، لكن يبدو من الواضح أن هذا العدو بات يود الخروج من تفاهات تعيق مخططاته، خاصة مع اعتقاده بوهن قدرات محور المقاومة في ظل الحصار

الأميركي على إيران وما يشتهبه له من ضعف النظام في دمشق، إضافة الى ما يعتقد أنها نتيجة ضربات وجهها الى قدرات المقاومة وقوات إيرانية في سوريا.

حاول العدو إدخال لبنان في المعادلة، وقد دفع الأمور الى منحى جد خطير وقد جاء رد المقاومة عليه، بطريقة مدروسة وحكيمة، للتأسيس لردع من نوع جديد، أو بمعنى آخر، إعادة تثبيت معادلة الردع لحماية لبنان، ولأجل ذلك، فلن يكون أمام حزب الله أي خطأ أحمر في حال كرر العدو اعتداءاته.

ويجدر بنا التوقف عند ما هو أبعد من الرد العسكري، فالشلل الذي حل بمستوطنات العدو كان ملحوظا، وهو ما يعد عقابا للعدو الذي قام بإخلاء القرى الحدودية مع لبنان في شكل كامل ولم يكن هناك تواجد لأي جنود أو آليات على الطريق الحدودية، كما قام بإخلاء مواقع أمامية في شكل كامل أيضا، مع انعدام الحركة بعمق من 5 إلى 7 كم داخل الأراضي المحتلة خلال أكثر من أسبوع، ما يعني عمليا تدميرا لاقتصاد الشمال الاسرائيلي.

ذلك حصل قبل أن تلجأ المقاومة الى الرد الذي يعتبر في حد ذاته تطورا نوعيا وقد حصل في عمق القطاع الاوسط الاسرائيلي بالرغم من كل الاجراءات والتدابير وكل التهديدات الإسرائيلية، بعد ان كان يحصل خارج أراضي العام 1948 التي تعتبرها إسرائيل خطأ أحمر .

وقد لخص الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله التطور بأن تاريخ الأول من أيلول 2019 يعد بداية مرحلة جديدة من الوضع عند الحدود لحماية لبنان، وهي معادلة فاجأت الاسرائيلي الذي بذل جهده لاستيعاب العملية ولم يتعد رده قصفا للأراضي اللبنانية لأهداف دفاعية متعمدا عدم القتل.

هي باختصار معادلة ردع للإسرائيلي الذي يعلم تماما أنه لا يستطيع التعويل على القرار 1701 بأن لا يكون المقاومون موجودين على طول الحدود مع فلسطين .والأمر متروك للعدو لإجراء الحسابات الدقيقة لما يريد القيام به وهو بات مدركا أن هامش الخطأ عنده يضيق يوما بعد الآخر، وأن قدرته جرى حدها لكي لا تتفلات من القواعد والتصرف من موقع اللامبالاة والاستخفاف بقدرات عدوه.

وفي الخلاصة للتطور الذي حدث، وبغض النظر عن إيقاع قتلى في صفوف العدو أو عدمه، المهم في الامر هي نتائج الرد على الخرق الاسرائيلي والأبعاد والنتائج الردعية والاستراتيجية والسياسية لهذه العملية.

فالعلمية هي جزء من سياق ردعي، وهي لقبت برسائلها ومفاعيلها الصدى لدى مؤسسة القرار السياسي والأمني في تل أبيب. وكان من الأهمية بمكان، وهو أمر معلوم لدى كثيرين لكنه ليس كذلك عند الكثير من الإسرائيليين، أن تؤكد المقاومة من جديد على إرادتها في الرد على الاعتداء، وإفهام العدو، بالممارسة العملية، أن أي تجاوز للخطوط الحمر التي رسمها حزب الله لن يمر مرور الكرام أيا كانت الظروف والاثمان مهما كانت الضغوط على المقاومة وعلى لبنان، ما من المفترض ان يجعل الاسرائيلي يدرس خيارته بتمعن مستقبلا، إلا اذا كان الامر غير متعلق بحسابات مصلحة له كون ما حصل يعد محطة تأسيسية في مسار متواصل وتصادي طبقا لحماقات العدو.

فشل أميركي

في موازاة ذلك، يجب التنويه الى إرادة لبنانية جدية هذه المرة بالتصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان، وقد عكس هذا الأمر موقفا شجاعا من قبل رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري، على الرغم من كل التدخلات الدبلوماسية التي حصلت. وقد ثبت لبنان أيضا، بعد العدوان عليه بأيام، امام كل المحاولات لتعديل مهمات اليونيفيل . فقد فشلت الولايات المتحدة الاميركية ومن خلفها إسرائيل في تحقيق مرادهما، مرة جديدة، عبر تعديل مهام القوات الدولية .

ومدد مجلس الأمن الدولي لليونيفيل من دون تعديلات جذرية في مهماتها، رغم تهديد الأميركيين بخفض العديد والتمويل في حال عدم تعديل مهمة هذه القوات، أو على الأقل دفعها إلى تغيير أدائها وتحويلها إلى شرطة إسرائيلية، علما أن تلك القوات لم تمنع يوما الاعتداء على لبنان ووقفت في أحيان كثيرة موقف المتفرج على الاعتداءات الاسرائيلية.

وقد سبقت هذا التمديد مطالبة اللوبي الأميركي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة بوقف تمويل الأخيرة للقوات الدولية، بذريعة فشلها التام في القيام بأي دور من شأنه تعزيز الأمن والسلام على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة .

لكن هذا التوجه جوبه بمعارضة الدول الأوروبية الممثلة بقوات كبيرة في اليونيفيل، ولا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا التي يخدم جنودها في القطع البحرية. ويجب التذكير بأن هذه الدول تخوض هذا السجال مع الأميركيين كل عام، بسبب مصلحتها في الحفاظ على الوضع القائم في الجنوب، وخشيتها على قواتها، إضافة الى إيلائها الاستقرار اللبناني أهمية كبيرة خشية تقلت الامور وتضرر قواتها، والأهم، نزوح أعداد هائلة من اللاجئين الى بلادها.

ولوحظ أنه بعد الاعتداء الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية، حاولت الحكومة الإسرائيلية استغلال الظروف السائدة وسط انقسام حاد داخل الإدارة الأميركية من جهة، ومع الكونغرس من جهة أخرى، حول جدوى استمرار المساعدات الدولية، على أنواعها، وضرورة وقفها، واستمرار الضغط من قبل المطالبين بوقف التمويل للقوات الأممية لكونها لا تردع حزب الله، وقناعة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، المتهوس بمسائل التمويل الخارجي، بأن لا حاجة إلى قوات يونيفيل بهذا الحجم، وإن على الولايات المتحدة تخفيض مساهمتها في كل العالم، ومن ضمنها اليونيفيل في الجنوب والتي تسجل واشنطن ملاحظات كبيرة على أدائها ودورها. ولاسيما أن الجيش اللبناني لا يتجاوب معها ولا يلتزم القيام بدوره وفق ما ينص عليه القرار 1701 ، وعدم قدرتها على الدخول الى أي موقع في الجنوب من دون التنسيق مع الجيش اللبناني الذي تعتبره إسرائيل خاضعا في قراره لحزب الله.

وبعد رفض أوروبي، فرنسي خاصة، للتعديلات ودعوات الى إبقاء قوات اليونيفيل والتجديد لمهامها كما هي، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات الأميركية وتبليغها الى الدولة اللبنانية بهدف زيادة التنسيق كي تكون هذه المهمات أكثر فعالية، تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروع قرار أعدته فرنسا، حضّ فيه جميع الأطراف على عدم توفير أي جهد للحفاظ على السلام والتزام

أقصى حد من الهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي عمل أو خطاب من شأنه تقويض وقف الأعمال القتالية أو زعزعة استقرار المنطقة .

وكان الإنجاز الوحيد الذي حققه الأميركيون بطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة إجراء تقييم لمهمة اليونيفيل وعيدها قبل شهر حزيران المقبل، أي بعد نحو عام، لكن المجلس لم يمرر طلب واشنطن تخفيض عدد الجنود الى تسعة آلاف، علما بأن العدد المنصوص عليه في القرار 1701 هو 15 ألف جندي. كذلك، طالب القرار، بناء على طلب واشنطن، بأن يتاح للقوة الأممية الوصول الى كامل الخط الأزرق، وهو أمر نظري، فيما كان لافتا لتنديد القرار بكل الانتهاكات على الخط الأزرق، ما يعني ان الادانة تشمل إسرائيل أيضا.

ويسجل هذا الأمر لمصلحة الدبلوماسية اللبنانية التي تقوم بعمل شجاع بالتصدي للبروباغندا الإسرائيلية والأميركية في موضوع المقاومة، وقد جاء قرار التجديد لقوات اليونيفيل لمدة سنة، من دون المس بولاية اليونيفيل، ومع المحافظة على عدد عناصرها تمكينها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، مع إدانة، للمرة الأولى، الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية الجوية والبرية، وهو ما يعد بمثابة الانتصار للبنان.

لكن إلى أين من هنا؟

يبدو لافتا وضع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي ترتبنا جديدا لسلم الأولويات، أو الأهداف الاسرائيلية في المنطقة، احتلت فيها مواجهة الصواريخ الدقيقة لحزب الله المرتبة الثانية بعد المشروع النووي الإيراني، وقبل مطلب إخراج إيران من سوريا. وإذا كان الهدف العدواني في الضاحية الجنوبية غير واضح المعالم، فإن من الجلي أن معادلة جديدة طرأت على صعيد أهداف إسرائيل، وهو ما يؤشر الى مرحلة خطيرة تتوخى أهدافا جديدة للمقاومة.

وخلال الأيام الماضية، طرأ قلق غربي كبير على لبنان، وإذ تشعر الدول الغربية والاوروبية الكبرى ببعض الاطمئنان بعد استقرار الاحداث على هدوء ما في الجنوب، إلا أن القلق يبقى مستمرا على لبنان في ظل تصاعد الامتعاض الغربي من الصواريخ الدقيقة لحزب الله .

تتوائم هنا السياسة الأوروبية مع واشنطن، ويجب على لبنان تحضير نفسه لمعركة كبيرة ديبلوماسية، وثمة كلام أوروبي حول قلق خلال الايام الماضية من ان يشتعل الوضع في الجنوب ويتطور بطريقة دراماتيكية، ليشكل نوعا من التحدي للبنان والمنطقة، خصوصا في ضوء الانتهاكات المستمرة لقرار مجلس الامن الدولي الرقم 1701 ، وفي ظل عدم احترام سلطة الدولة في لبنان، كما يقول الديبلوماسيون الاوروبيون أمام ضيوفهم ومضيفيهم من اللبنانيين.

لا شك أن الوضع الاقتصادي يشكل هو الآخر مصدر قلق أوروبي، خاصة بعد مقررات مؤتمر سيدر، ويرى هؤلاء أن ما حصل ليس مفيدا للوضع الاقتصادي وللتقّة بالاقتصاد اللبناني. وترى أوروبا ان الوضع على الحدود الجنوبية يبقى فيه نوع من التوتر، لأن أي نوع من الحسابات الخاطئة يمكن أن يؤدي الى مكان لا يريده الاوروبيون الذين يبدون قلقين على استقرار لبنان الذي يعنيهم، وهو ما يفسر تدخلاتهم المستمرة للجم الوضع الاخير في ظل مخاوفهم على مصير الاتفاق النووي مع ايران الذي تريد أوروبا الإبقاء عليه، لكن من دون تحرك جدي على هذا الصعيد.

يحاول الأوروبيون التمايز عن الموقف الأميركي في المنطقة ولبنان، وهم يشيرون بقلق للخرق الإسرائيلي للقرار 1701 ، لكنهم يتحدثون أيضا عن الاسلحة التي يمتلكها حزب الله التي تشكل مصدر قلق لهم ويقولون انها لا تساعد لبنان في هذه المرحلة .

في الجوهر، يبدو التمايز الأوروبي غير ذا أهمية، ثمة حديث عن أن الوضع من الممكن أن يتأزم سريعا ولا يكون هناك قدرة على ضبطه بسبب عدم قدرة الدولة اللبنانية على بسط نفوذها وسلطتها. وحتى الرد الموضعي الذي قام به الحزب، يشير الأوروبيون الى أنه كان في إمكانه تحقيق إصابات بشرية وكان من الممكن أن يؤدي الى سيناريو مختلف، ما يعني إدانة ضمنية لرد المقاومة.

لا يمكن إجمال الأوروبيين في موقف موحد، لكن في الإجمال، هناك رفض لسلح المقاومة وتبريرا ضمنيّا لأي تصعيد إسرائيلي، برغم الاقرار بأن حزب الله لا يحكم لبنان، ولكن الأوروبيين يقولون أن الحزب يتحكم بنتائج القرارات وتبعاتها على الدولة اللبنانية .

وفي ظل شبه التماهي بين الأميركيين والأوروبيين تجاه سلاح حزب الله، جاءت العقوبات الأميركية الأخيرة على لبنان.

العقوبات الأميركية

من جديد، تابعت الإدارة الأميركية سياستها المعادية للمقاومة واستمرت في سياسة العقوبات عليها في إطار سياسة أكبر للضغط على محور المقاومة في المنطقة .

وأدرجت وزارة الخزانة الأميركية جمال ترست بنك وثلاث شركات تابعة له على لائحة مكتب مراقبة الأصول الخارجية المعروفة باسم أوفاك، بتهمة توفير خدمات مالية ومصرفية لمؤسسات تابعة لحزب الله مثل القرض الحسن ومؤسسة الشهيد والمجلس التنفيذي للحزب . والواقع أن البنك هو المصرف اللبناني الثاني بعد البنك اللبناني الكندي تدرجه واشنطن على لائحة الإرهاب وتحوله، مع الأيام، إلى مصرف قيد التصفية.

وفي شكل مفاجيء، وتحت عنوان القيام بعمليات مصرفية وفتح حسابات ودفع رواتب لمؤسسات مدرجة على اللوائح الأميركية للعقوبات، وفي شكل تخطى مسؤولي الحزب المباشرين، وفي طريقة ضغط على لبنان وسلبية تجاه وضعه الاقتصادي والمالي، قررت وزارة الخزانة الأميركية وضع بنك جمال والشركات التابعة له كترست للتأمين وترست للتأمين على الحياة وترست لخدمات التأمين، على لائحة الإرهاب التي يصدرها أوفاك . واتهمت المصرف بتوفير خدمات مالية ومصرفية لمؤسسات يملكها حزب الله مدرجة على لائحة الإرهاب مثل القرض الحسن ومؤسسة الشهيد والمجلس التنفيذي للحزب.

الخطر في الأمر أن الوزارة أعلنت صراحة، مرة جديدة، على أنها ستواصل العمل مع مصرف لبنان لمنع حزب الله من الولوج إلى النظام المالي العالمي، في خطوة تحذيرية لكل من يقدم خدمات للمجموعات الإرهابية، كما جاء في القرار . وهذا يعني أن سياسة الضغط على مصرف لبنان ستتصاعد للإخلال بتوازن القطاع المصرفي اللبناني.

بالطبع، تتصلت واشنطن من مسؤولية الاضرار بالشعب اللبناني عبر ادّعائها الأسف أن يكون حزب الله سببا للضائقة التي يعيشها المجتمع الشيعي، وهي بذلك لمحت الى أن العقوبات

تطال الطائفة الشيعية، وهو أمر صار واضحا. وإذ دعت الحكومة اللبنانية إلى بذل الجهد للتخفيف من الأثر اللاحق بالأبرياء من أصحاب الحسابات الذين لم يعلموا بأن حزب الله وضع مدخراتهم في خطر، كما ادعت، فهي بذلك وضعت الكرة في ملعب الحكومة في سياسة شقاق مع الحزب.

هذه العقوبات التي تزامنت مع الاعتدائين الاسرائيليين في سوريا ولبنان على المقاومة، استهدفت مصرف مملوك من رجل أعمال شيعي محسوب بالدرجة الأولى على رئيس مجلس النواب نبيه بري، علما بأن هذا المصرف هو واحد من أربعة مصارف لبنانية مملوكة من رجال أعمال شيعة، ويتردد بأن ثمة مصرفا آخر، هو فينيسيا بنك، مدرج على جدول الأعمال.

ومن شأن خطوة كهذه أن تثير بلبلة واسعة في القطاع المصرفي، وتعيد التذكير بما حصل مع البنك اللبناني الكندي العام 2011 حين وضعت وزارة الخزانة الأميركية على لائحة أوفاك وأجبرته على الإغلاق، ذلك أن المصرف عندما يدرج على هذه اللائحة لا يعود قادرا على إجراء أي من المعاملات المتصلة بالدولار الأميركي مثل تحويل الأموال من لبنان إلى الخارج وبالعكس، أو فتح اعتمادات للتجار، أو سواها من الأنشطة المصرفية. ويشير خبراء إقتصاديون الى أن هذا النوع من العقوبات يغلق أمام أي مصرف إمكانية للتعامل مع كل المصارف الأجنبية المراسلة ويجبره على العمل بشكل محلي وضيق جدا وبالليرة اللبنانية فقط، ويصبح بمعنى آخر قيد التصفية، أو قد يتحول ليقصر دوره الى مؤسسة للصيرفة.

وما يزيد الطين بلة أن الظروف اليوم مختلفة عما حصل في العام 2011 مع البنك اللبناني الكندي. ففي حينها، بادر المسؤولون في لبنان، بناء على نصائح خارجية، إلى تشجيع دمج اللبناني الكندي بمصرف آخر، غير أن هذه الخطوة قد تكون خاضعة للمراقبة في هذا الحين، بعدما تعرض المصرف الدامج حينها، أي سوسيتيه جنرال بنك، لشكوى قضائية في الولايات المتحدة من عائلات القتلى والجرحى الأميركيين في العراق اتهموه فيها بأنه شارك في الأعمال الإرهابية، بسبب دمج البنك اللبناني الكندي الذي ثبت قيامه بنشاطات تمويل وغسل أموال لحساب حزب الله، كما تم الإدعاء، في ظل مطالبة له بتعويض مالي، علما بأن هذه الشكوى لا تزال قيد النظر أمام

القضاء الأميركي. وبعدها تردد أن فرنسبنك سيقوم بدمج موظفي جمال بنك، سارع الأول الى نفي هذا الأمر.

في الخلاصة، يؤكد خبراء ماليون أن جمال تراست بنك يتجه نحو التصفية من دون تحديد طبيعتها والتي قد تكون ذاتية. وما يزيد الأمر غموضاً أنه في حالة البنك اللبناني الكندي، فإن وزارة الخزانة الأميركية نشرت تقريراً مفصلاً ودقيقاً عن الحسابات المتهمة، إلا أنها لم تنشر بعد أي تقرير عن جمال تراست بنك. كما أن الخبراء الماليين يلفتون إلى أن أية معالجة للموضوع من دون أن يحصل أي مصرف ينوي شراء المطلوبات والموجودات، على ضمانات أميركية بعدم إدراجه على اللائحة نفسها واتهامه بالمساعدة على تمويل الإرهاب، ستكون صعبة.

الموضوع الذي يجب أن تتولاه الهيئة المصرفية العليا، قد ينتهي بأن يلجأ مصرف لبنان إلى التصفية الذاتية لبنك جمال الذي يتجه إلى هذا الأمر في ظل رغبة كبيرة لمودعين بالخروج منه، لكن الأزمة بالنسبة إلى هؤلاء تتمثل في قبول مصارف أخرى تلك الودائع. وفي الوقت الذي سرت إشاعة في البلد حول استهداف مقبل لفينيسيا بنك الذي أضيف اسمه قبل أسابيع إلى لائحة متصلة بالشكوى المرفوعة من قبل عائلات القتلى والجرحى الأميركيين في العراق، يتردد أن هناك العشرات من رجال الأعمال الشيعة الذين أضيفوا إلى اللائحة المقدمة للقضاء الأميركي أيضاً. وللتذكير، ففي العام 2015 أدرج اسم مالك بنك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قاسم حبيج على لائحة أوفاك، ما دفعه إلى الانسحاب من المصرف والتخلي عن مسؤولياته فيه، ما يعني أن المعركة على هذا الصعيد جدية وتقلق رجال أعمال شيعة.

هذا الأمر يعني فشل كل التحركات التي قامت بها جهات عدة سياسية واقتصادية لمنع العقوبات، وثمة تحد كبير أمام البلد وعمل يجب القيام به من قبل مصرف لبنان الذي يجب ألا يكتفي بموقف المتفرج، ذلك أنه حسب التطورات في الاقليم، فإن لا أفق للحل السياسي قريباً، وإن كانت الحرب مستبعدة نتيجة سبب واحد هو جهوزية المقاومة ومحورها بزعامة إيران، لكن الحرب الاقتصادية مستمرة وقد تتخذ أوجها متعددة يجب على لبنان التصدي لها ومواجهتها، مثلما يجب على البلاد التوحد خلف مصيرها الاقتصادي والمالي الذي تأتي العقوبات لمحاولة زعزعته.

ماذا عن مؤتمر سيدر في ظل هذه التطورات؟

في ظل كل ذلك، جاءت زيارة المبعوث الفرنسي المكلف متابعة مؤتمر سيدر بيار دوكان، التي كانت الشغل الشاغل للمسؤولين اللبنانيين على مختلف مستوياتهم. وتأتي أهمية الزيارة من كون لبنان يمر في مرحلة اقتصادية دقيقة، ولا شك في انه يحتاج إلى عناية قصوى من رعاية سيدر للنهوض، اذا أخذ المسؤولون في الاعتبار إرشادات دوكان الذي قال ما قاله اعلاميا، إضافة الى كلام آخر داخل مجالس خاصة مع رجال أعمال ومدراء شركات فرنسية في لبنان والمسؤولين الاقتصاديين والصناعيين والتجار .

ويعتبر سيدر منظما لمشاريع ستنفذ في لبنان، وما تقتنع به لجنة سيدر تحيله إلى الدول المشاركة فيه حتى تؤمن تمويله، وهو ليس صندوق أموال جاهزة، كما ان رصيد المال الذي يقدر بـ 11مليار دولار ليس متوافرا في صندوق، انما عبر وعود قابلة للتنفيذ. يتولى دوكان مهمة القائم بأعمال المؤتمر، وقد حضر باسم كل الدول المشاركة وليس فرنسا فقط، وهو يوزع تقريره على كل حكومات الدول المشاركة في سيدر وليس الاليزيه فقط.

وبعد التحذيرات التي أطلقها المبعوث الأوروبي ومطالباته بالإصلاح، يؤكد لبنان أن مؤتمر سيدر لا يزال قائما، لكن ترجمته عمليا هي في يد اللبنانيين أكثر مما هي في يد الدول المشاركة فيه، وهذا يعني ضرورة تنفيذ الإصلاحات أولا. وقد أبلغ دوكان المسؤولين اللبنانيين ان سيدر لم يطلب منذ البداية حتى اليوم من الدولة اللبنانية فرض ضرائب ورسوم على الشعب اللبناني، انما طالب بإجراء إصلاحات في بنية الاقتصاد اللبناني. وهو أكد ان سيدر ليس صندوقا يقدم قروضا وهبات، بل هو صندوق استثماري يشارك بتمويل جزئي لمشاريع ذات فائدة تقدم من القطاع العام والخاص في لبنان، أي مشروع شراكة بين القطاعين، وليس بالضرورة أن يكون القطاع الخاص لبنانيا فقط.

إزاء كل ذلك، يتخذ سيدر الموقف اللازم بحسب كل مشروع، بمعنى آخر، فهو لن يوافق على بياض على تمويل مشاريع تقدمها الدولة اللبنانية، انما سيدرس مدى ضرورة كل مشروع

وانسجامه مع مشروع الإصلاح الاقتصادي والمالي والانمائي في لبنان، ومدى تأثيره على تخفيض العجز ورفع قيمة الإنتاج الوطني.

الأمر الملاحظ اليوم هو تعاظم لبنان بمسؤوليه كافة بجدية مع موضوع سيدر، وقد لاحظ دوكان هذا الأمر خلافا لانطباعه السابق، إذ بات هؤلاء يقدرّون خطورة الوضع الاقتصادي اللبناني على نحو كاف، في ظل رغبة كبيرة بضرورة التحرك من أجل انقاذ الوضع.

وقد سبق زيارة دوكان اجتماع حوار هامي بعدد جمع كل رؤساء الأحزاب اللبنانية ورؤساء الكتل النيابية. وقد خرج هذا الاجتماع بأفكار جدية ينتظر الأوروبيون أن تتحول إلى مشاريع وقوانين إصلاحية في المجلس النيابي ومجلس الوزراء، في موازاة تطبيق التشريعات المتوفرة وغير المفعله. وأن كان هذا الاجتماع الذي عقد لمناقشة خطة تصحيح مالي واقتصادي أعدتها لجنة الخبراء الاقتصاديين لرئيس الجمهورية ميشال عون، انتهى إلى اتفاق على بنود مختارة منها، وتكرار الاتفاق على تنفيذ بنود موازنة العام 2019 التي أصبحت من الماضي، من دون تقديم ما هو جديد.

وكان ما عاب هذا الاجتماع أنه تم الاتفاق على شطب كل ما يتعلق بزيادة الضرائب على الشرائح الأكثر قدرة في المجتمع، وهو المبدأ الذي اعتمدته لجنة الخبراء لتكون الخطة متوازنة إلى حد ما. وبدلاً من الضريبة على الكماليات، وإقرار أنظمة التقاعد والتغطية الصحية الشاملة، وزيادة ضريبة الفوائد، قرر المجتمعون خفض عجز الكهرباء إلى 1500 مليار ليرة، وشراء الفيول لمؤسسة كهرباء لبنان عبر مناقصة عالمية، ومنع التوظيف في القطاع العام، وتطبيق القوانين المقررة، والسماح لمجلس الإنماء والإعمار بالاستعانة بشركات دولية ومحلية لإطلاق مناقصات المرحلة الأولى من برنامج سيدر، وإطلاق مشروع أليسا وألينور، وعرض دراسة ماكينزي على مجلس الوزراء... وخفض الدين العام عبر التشرية مع القطاع الخاص.

كل هذه الأمور عرضها المسؤولون اللبنانيون لدوكان خلال لقاءاتهم معه، لكن ثمة نقطة غريبة لاحظها دوكان لدى هؤلاء، وتتعلق بموضوع استخراج النفط من المياه اللبنانية والتعويل كثيراً على هذا الموضوع.

والحال أن هذا الأمر يقلق الأوروبيين الذين يرون المبالغة في هذا الأمر غير واقعية، لأن استخراج النفط لا يتم بعضا سحرية، وخصوصا انه مرتبط بالمفاوضات التي تجري بين لبنان والعدو الإسرائيلي عن طريق الولايات المتحدة..حتى الآن. ويعتبر الأوروبيون أن المسألة قد تستغرق وقتا طويلا من المباحثات، وبالتالي على المسؤولين اللبنانيين التركيز على الطاقة الكهربائية والمائية، والمطلوب إصلاحات جذرية في القطاعين المذكورين، إضافة إلى التوصل إلى حل جذري وحضاري في موضوع النفائات.

وقد طلب دوكان فعليا من المسؤولين اللبنانيين البدء بالإصلاحات فورا وكحد أقصى في موازنة العام 2020 ، مشددا على أن لا تمر بسيناريو مشابه لموازنة العام 2019. وقد بات الأوروبيون على اطلاع على أساليب المسؤولين اللبنانيين في كسب الوقت، حسب متابعين لزيارة دوكان، ومن هنا جاء تلميح الأخير لمسؤولين في الحكومة اللبنانية بأن لا يلتفوا على سيدر، من خلال اقناع البنك الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية بإصدار تقارير إيجابية، تدفع الدول المانحة إلى تمويل المشاريع استنادا إلى هذه التقارير، كون هذا الأمر لن يمر.

في الختام، يبدو لبنان في صراع مع الزمن لتنفيذ ما اتفق عليه مع الأوروبيين لإصلاح نظامه الاقتصادي، وقد قدم المسؤولون اللبنانيون وعودا وتعهدات جديدة لدوكان دفعته إلى مغادرة لبنان ببعض التفاوض..الحذر.